

عنوان البحث

تأثير اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) على الشركات السعودية

إعداد الطالب/ خالد سعد الشمري

إشراف/

العام الدراسي:

٢٠٢٤

قائمة المحتويات:

٣.....	مقدمة:
٥.....	مشكلة الدراسة:
٧.....	أهمية الدراسة:
٩.....	أهداف الدراسة:
١٢.....	تساؤلات الدراسة:
١٢.....	فرضيات الدراسة:
١٣.....	الدراسات السابقة:
١٦.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
٢٢.....	المنهجية وطرق البحث:
٢٤.....	أدوات الدراسة:
٢٦.....	حدود الدراسة:
٢٨.....	المراجع:

مقدمة:

تعد اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) واحدة من أكثر التشريعات تأثيراً وأهمية في مجال حماية البيانات الشخصية على مستوى العالم. دخلت هذه اللائحة حيز التنفيذ في ٢٥ مايو ٢٠١٨، وهي تنظم كيفية جمع ومعالجة وتخزين البيانات الشخصية لمواطنين ومقيمين في الاتحاد الأوروبي. على الرغم من أن هذه اللائحة تابعة للاتحاد الأوروبي، فإن تأثيرها يمتد بشكل كبير إلى الشركات والمؤسسات خارج الاتحاد، بما في ذلك الشركات السعودية. ينشأ هذا التأثير من حقيقة أن اللائحة تنطبق على أي كيان يتعامل مع بيانات شخصية لمقيمين في الاتحاد الأوروبي، بغض النظر عن موقع الكيان. ومن هذا المنطلق، فإن فهم تأثيرات GDPR على الشركات السعودية يعتبر ضرورياً لاستمرار العمليات التجارية بسلاسة والامتثال للتشريعات الدولية (Sartor، ٢٠٢٠).

وجدت العديد من الشركات السعودية، خاصة تلك التي لها تعاملات تجارية مع الاتحاد الأوروبي أو تقدم خدمات أو منتجات لمقيمين في الاتحاد الأوروبي، نفسها مضطرة للامتثال لمتطلبات GDPR. يشمل ذلك شركات التجارة الإلكترونية التي تبيع منتجاتها عبر الإنترنت للمقيمين في أوروبا، والشركات المالية التي تقدم خدمات تحويل الأموال أو التمويل للعملاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك الشركات السياحية والفنادق التي تستقبل زواراً من أوروبا. الامتثال لهذه اللائحة يتطلب من الشركات السعودية مراجعة شاملة لسياساتها وإجراءاتها المتعلقة بجمع ومعالجة وتخزين البيانات الشخصية. يجب أن تضمن هذه الشركات أن جميع العمليات المتعلقة بالبيانات الشخصية تتم وفقاً للمعايير العالية التي تفرضها GDPR، مما يعني استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والتدريب.

بموجب GDPR، يتعين على الشركات تطبيق إجراءات صارمة لحماية البيانات الشخصية من الاختراقات والانتهاكات. هذا يشمل استخدام تقنيات التشفير لضمان أن البيانات المخزنة لا يمكن الوصول إليها من قبل جهات غير مصرح لها، وتطبيق سياسات الوصول المحدود التي تضمن أن فقط الموظفين المعنيين يمكنهم الوصول إلى البيانات الشخصية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات إجراء تقييمات تأثير حماية البيانات (DPIA) في حالات معينة لتحديد ومعالجة أي مخاطر محتملة تتعلق بحماية البيانات. بالنسبة للشركات السعودية، يتطلب ذلك استثمارات كبيرة في تحسين بنيتها التحتية التكنولوجية والأمنية، وتدريب موظفيها على أفضل الممارسات في حماية البيانات (Cooper، ٢٠٢٤).

تمنح اللائحة العامة لحماية البيانات الأفراد حقوقاً موسعة فيما يتعلق ببياناتهم الشخصية، مثل حق الوصول إلى البيانات، وحق التصحيح، وحق المسح (الحق في النسيان)، وحق الاعتراض على المعالجة، وحق نقل البيانات. هذه

الحقوق تعني أن الأفراد يمكنهم طلب معلومات حول كيفية استخدام بياناتهم، طلب تصحيح أي بيانات غير صحيحة، طلب حذف بياناتهم الشخصية في بعض الحالات، الاعتراض على معالجة بياناتهم لأسباب معينة، وطلب نقل بياناتهم إلى مزود خدمة آخر. يتطلب هذا من الشركات السعودية أن تكون شفافة للغاية بشأن كيفية جمع واستخدام بيانات الأفراد، وأن تكون مستعدة للرد على طلبات الأفراد بسرعة وكفاءة. يتطلب ذلك وضع سياسات واضحة وسهلة الفهم للمستخدمين، وتوفير آليات فعالة للتعامل مع طلباتهم، مثل إنشاء وحدات متخصصة للتعامل مع شكاوى العملاء وطلبات الوصول إلى البيانات.

من أكبر التحديات التي تفرضها GDPR على الشركات هو العقوبات الصارمة التي يمكن فرضها في حالة عدم الامتثال. يمكن أن تصل الغرامات إلى ٢٠ مليون يورو أو ٤٪ من الإيرادات السنوية العالمية للشركة، أيهما أكبر. هذا الضغط المالي الكبير يدفع الشركات السعودية إلى التعامل بجدية مع متطلبات GDPR وضمان الامتثال الكامل لتجنب أي عقوبات قد تكون مؤثرة على أعمالها. لذا، يتعين على الشركات السعودية وضع استراتيجيات شاملة لإدارة الامتثال، تتضمن تدريب الموظفين، تحديث السياسات والإجراءات، والاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية اللازمة لحماية البيانات (cookieyes، ٢٠٢٤).

على الرغم من التحديات الكبيرة التي تفرضها GDPR، يمكن للشركات السعودية الاستفادة من الامتثال لهذه اللائحة لتعزيز سمعتها وزيادة ثقة العملاء. الامتثال لـ GDPR يمكن أن يعزز من سمعة الشركة في السوق، حيث يظهر التزام الشركة بحماية بيانات عملائها والامتثال لأعلى المعايير العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتحسين إدارة البيانات وحمايتها أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية والحد من المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للشركة. بالتالي، يمكن النظر إلى الامتثال كوسيلة لتحسين الأعمال وجذب عملاء جدد من الاتحاد الأوروبي وخارجه.

مع تزايد الوعي العالمي بأهمية حماية البيانات الشخصية، بدأت العديد من الدول في وضع تشريعات مشابهة لـ GDPR. الشركات السعودية التي تتمثل لللائحة ستكون في وضع جيد للاستجابة لهذه التشريعات الجديدة في حال اعتمادها. بالإضافة إلى ذلك، يعزز الامتثال لـ GDPR من فرص التعاون الدولي، حيث يمكن للشركات السعودية أن تظهر التزامها بالمعايير العالمية، مما يسهل الشراكات الدولية والتوسع في الأسواق الخارجية. الامتثال لـ GDPR يمكن أن يجعل من السهل على الشركات السعودية التعامل مع شركاء دوليين يبحثون عن شركاء تجاريين يلتزمون بأعلى معايير حماية البيانات (He، ٢٠١٩).

تعتبر اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) تحدياً وفرصة في الوقت ذاته للشركات السعودية. من خلال الامتثال لهذه اللائحة، يمكن للشركات السعودية تعزيز أمن بياناتها، وتحسين سمعتها التجارية، وتجنب العقوبات المالية الكبيرة، والتكيف بشكل أفضل مع التطورات التشريعية العالمية في مجال حماية البيانات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للامتثال لـ GDPR أن يوفر فرصاً جديدة للشركات السعودية للنمو والتوسع في الأسواق الدولية، مما يجعلها قادرة على المنافسة في بيئة الأعمال العالمية المتغيرة (Aseri، ٢٠٢٠).

مشكلة الدراسة:

تتطلب دراسة تأثير اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) على الشركات السعودية تحليلاً معمقاً لتحديات الامتثال والمشكلات الناتجة عن تطبيق هذه اللائحة. على الرغم من أن GDPR هو تشريع أوروبي، إلا أن تأثيره يمتد إلى الشركات خارج الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الشركات السعودية التي تتعامل مع بيانات مواطنين أو مقيمين في الاتحاد الأوروبي. تبرز مشكلة الدراسة في عدة جوانب رئيسية تتعلق بكيفية تأثير هذه اللائحة على العمليات التجارية، والتكاليف، والامتثال، والسمعة، والفرص التجارية.

١. الامتثال التنظيمي والبيروقراطية

إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه الشركات السعودية هي التعقيدات البيروقراطية المتعلقة بالامتثال لـ GDPR. تتطلب اللائحة من الشركات مراجعة شاملة لسياساتها وإجراءاتها المتعلقة بجمع ومعالجة وتخزين البيانات الشخصية. هذا الامتثال ليس مجرد إجراء شكلي، بل يتطلب تنفيذ تغييرات جوهرية في طريقة التعامل مع البيانات. تحتاج الشركات إلى تعيين مسؤول حماية البيانات (DPO) لضمان الامتثال المستمر، وإنشاء عمليات محددة لإدارة البيانات، وتوثيق الأنشطة المتعلقة بالبيانات. كل هذه الإجراءات تزيد من العبء البيروقراطي وتستهلك الموارد والوقت، مما يعيق العمليات اليومية للشركة ويؤثر على الكفاءة التشغيلية (Wilkinson، ٢٠٢٣).

٢. التكلفة المالية

الامتثال لـ GDPR يتطلب استثمارات مالية كبيرة، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً للشركات السعودية، خاصة تلك التي تعمل بميزانيات محدودة. تشمل هذه التكاليف التوظيف والتدريب على الامتثال، وتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات لتعزيز أمن البيانات، واستشارات قانونية لضمان أن السياسات والإجراءات تتماشى مع متطلبات GDPR. بالإضافة إلى ذلك، في حال حدوث خرق للبيانات أو عدم الامتثال، تواجه الشركات غرامات مالية كبيرة يمكن أن تصل إلى ٢٠

مليون يورو أو ٤٪ من الإيرادات السنوية العالمية، أيهما أكبر. هذه العقوبات المالية يمكن أن تكون مدمرة للشركات الصغيرة والمتوسطة (Voigt، ٢٠١٧).

٣. تحديات أمن البيانات

تحقيق مستوى عالٍ من أمن البيانات هو تحدٍ آخر تواجهه الشركات السعودية بموجب GDPR. تتطلب اللائحة استخدام تقنيات متقدمة لحماية البيانات من الاختراقات والانتهاكات. هذا يشمل التشفير، وإجراءات التحكم في الوصول، والنسخ الاحتياطي المنتظم، وتقييمات تأثير حماية البيانات (DPIA). تطبيق هذه التقنيات يحتاج إلى موارد مالية وبشرية كبيرة، بالإضافة إلى خبرة تقنية متقدمة. الشركات التي لا تستطيع توفير هذه المتطلبات تواجه مخاطر كبيرة تتعلق بانتهاكات البيانات، مما يؤدي إلى عقوبات مالية وأضرار لسمعتها (incountry، ٢٠٢٤).

٤. حقوق الأفراد

تمنح GDPR الأفراد حقوقًا موسعة فيما يتعلق ببياناتهم الشخصية، مثل حق الوصول، والتصحيح، والمسح، والاعتراض على المعالجة، ونقل البيانات. هذه الحقوق تفرض على الشركات السعودية التعامل بشفافية مع بيانات الأفراد والاستجابة الفعالة والسريعة لطلبات العملاء. إدارة هذه الحقوق بشكل فعال يتطلب تطوير أنظمة داخلية قوية، وتدريب الموظفين على كيفية التعامل مع الطلبات، وتوفير قنوات اتصال واضحة للعملاء. عدم القدرة على تلبية هذه المتطلبات يمكن أن يؤدي إلى شكاوى من العملاء وعقوبات تنظيمية، مما يؤثر على سمعة الشركة ويقلل من ثقة العملاء (onetrust، ٢٠٢١).

٥. التأثير على العمليات التجارية

الامتثال لـ GDPR يمكن أن يؤثر بشكل كبير على العمليات التجارية اليومية للشركات السعودية. يجب على الشركات إعادة تقييم عمليات جمع البيانات ومعالجتها لضمان الامتثال، مما قد يؤدي إلى تغيير بعض الممارسات التجارية المعتادة. هذا يمكن أن يسبب تأخيرات في تقديم الخدمات، وزيادة التعقيدات التشغيلية، وتقليل الكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، الشركات التي تعتمد على البيانات للتحليل والتسويق قد تجد نفسها محدودة في كيفية استخدام البيانات، مما يؤثر على استراتيجيات التسويق والأداء المالي (Zaeem، ٢٠٢٠).

٦. الفرص التجارية والسمعة

على الرغم من التحديات، الامتثال لـ GDPR يمكن أن يخلق فرصًا جديدة للشركات السعودية. الامتثال يعزز من سمعة الشركة ويزيد من ثقة العملاء، مما يمكن أن يؤدي إلى جذب عملاء جدد من الاتحاد الأوروبي وخارجه.

الشركات التي تظهر التزامها بحماية البيانات الشخصية وفقًا لأعلى المعايير العالمية يمكن أن تتمتع بميزة تنافسية في السوق. بالإضافة إلى ذلك، الامتثال لـ GDPR يمكن أن يسهل الشراكات الدولية ويوفر فرصًا للتوسع في الأسواق الخارجية (Cambridge ، ٢٠١٨).

مشكلة دراسة تأثير GDPR على الشركات السعودية تتمحور حول التحديات المتعلقة بالامتثال التنظيمي، والتكاليف المالية، وأمن البيانات، وحقوق الأفراد، والتأثير على العمليات التجارية، والفرص التجارية. هذه التحديات تتطلب من الشركات السعودية استثمارات كبيرة في الموارد المالية والبشرية، وتطوير استراتيجيات شاملة لإدارة الامتثال. على الرغم من الصعوبات، يمكن للشركات السعودية الاستفادة من الامتثال لتعزيز سمعتها، وزيادة ثقة العملاء، وفتح فرص تجارية جديدة في الأسواق الدولية.

أهمية الدراسة:

تتزايد أهمية دراسة تأثير اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) على الشركات السعودية في ظل التحولات العالمية نحو تعزيز حماية البيانات الشخصية وضمان الخصوصية. يمكن لهذه الدراسة أن توفر رؤى عميقة تساعد الشركات والمؤسسات في المملكة العربية السعودية على التكيف مع التحديات التي تفرضها هذه اللائحة والاستفادة من الفرص التي تتيحها. تتمثل أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب رئيسية:

١. تعزيز الامتثال والتنظيم

فهم تأثير GDPR على الشركات السعودية يساعد في تعزيز الامتثال التنظيمي وضمان الالتزام بأعلى المعايير الدولية في مجال حماية البيانات. الامتثال لللائحة لا يقتصر فقط على تجنب العقوبات والغرامات المالية، بل يعكس أيضًا التزام الشركة بحماية خصوصية عملائها وبياناتهم الشخصية. من خلال دراسة تأثير GDPR، يمكن للشركات السعودية تحديد الفجوات في سياساتها وإجراءاتها الحالية واتخاذ الخطوات اللازمة لسد هذه الفجوات وتحقيق الامتثال الكامل.

٢. تحسين إدارة البيانات وحماية الخصوصية

تساهم دراسة تأثير GDPR في تحسين إدارة البيانات وحماية الخصوصية داخل الشركات السعودية. من خلال تحليل متطلبات اللائحة وتطبيقها، يمكن للشركات تطوير سياسات وإجراءات أكثر فعالية لجمع ومعالجة وتخزين البيانات.

هذا يشمل استخدام تقنيات متقدمة للتشفير وضمان الوصول المحدود إلى البيانات، مما يعزز من أمان البيانات ويقلل من مخاطر الاختراقات والانتهاكات. بالتالي، يمكن للشركات السعودية تعزيز ثقة العملاء والمستهلكين بقدرتها على حماية بياناتهم الشخصية.

٣. تقليل المخاطر القانونية والمالية

تعد الغرامات المالية والعقوبات القانونية الناتجة عن عدم الامتثال لـ GDPR واحدة من أكبر المخاطر التي تواجه الشركات السعودية. من خلال دراسة تأثير اللائحة، يمكن للشركات فهم المتطلبات الدقيقة للامتثال واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب هذه المخاطر. هذا يشمل توظيف مسؤول حماية البيانات (DPO)، وتدريب الموظفين على السياسات الجديدة، وتطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات المناسبة. بتقليل المخاطر القانونية والمالية، يمكن للشركات السعودية الحفاظ على استقرارها المالي وتحقيق النمو المستدام.

٤. تعزيز التنافسية في السوق

الامتثال لـ GDPR يمكن أن يمنح الشركات السعودية ميزة تنافسية في السوق، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. الشركات التي تظهر التزامها بحماية البيانات وفقاً لأعلى المعايير العالمية يمكن أن تجذب عملاء وشركاء تجاريين يبحثون عن التزام قوي بحماية الخصوصية. بالإضافة إلى ذلك، الامتثال لـ GDPR يمكن أن يسهل التوسع في الأسواق الدولية، حيث يعد الامتثال للمعايير الدولية لحماية البيانات مطلباً أساسياً للدخول في شراكات تجارية مع الشركات العالمية.

٥. دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي

تتطلب متطلبات الامتثال لـ GDPR استخدام تقنيات متقدمة لحماية البيانات وإدارة الخصوصية. هذا يشجع الشركات السعودية على الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لتحسين بنيتها التحتية التكنولوجية وتعزيز أمان البيانات. من خلال دراسة تأثير GDPR، يمكن للشركات السعودية تحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير تقني وتبني الحلول التكنولوجية الأكثر فاعلية. هذا يعزز من قدرتها على الابتكار والتكيف مع التغيرات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٦. تعزيز الثقة والشفافية

تساعد دراسة تأثير GDPR على تعزيز الثقة والشفافية بين الشركات السعودية وعملائها. اللائحة تفرض متطلبات صارمة تتعلق بشفافية السياسات والإجراءات المتعلقة بجمع ومعالجة البيانات، مما يعزز من ثقة العملاء في الشركة. من خلال الالتزام بهذه المتطلبات، يمكن للشركات السعودية تحسين علاقاتها مع العملاء وبناء قاعدة عملاء ودية ومؤيدة. الشفافية في معالجة البيانات تجعل العملاء يشعرون بالأمان والثقة في التعامل مع الشركة، مما يزيد من احتمالية الاحتفاظ بهم وجذب عملاء جدد.

٧. المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تلعب حماية البيانات الشخصية دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من خلال دراسة تأثير GDPR، يمكن للشركات السعودية المساهمة في خلق بيئة تجارية أكثر أمانًا وموثوقية، مما يعزز من الاستقرار الاقتصادي ويشجع على الاستثمار. الشركات التي تلتزم بحماية بيانات عملائها تساهم في بناء مجتمع يحترم الخصوصية ويعزز من حقوق الأفراد. هذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة الحياة وزيادة الوعي بأهمية حماية البيانات الشخصية في المجتمع. تعد دراسة تأثير اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) على الشركات السعودية ذات أهمية بالغة في ظل التحولات العالمية نحو تعزيز حماية البيانات والخصوصية. من خلال فهم تأثيرات اللائحة واتخاذ الإجراءات اللازمة للامتثال، يمكن للشركات السعودية تعزيز امتثالها التنظيمي، تحسين إدارة البيانات، تقليل المخاطر القانونية والمالية، وتعزيز التنافسية في السوق، دعم الابتكار، وتعزيز الثقة والشفافية مع العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الدراسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق بيئة تجارية أكثر أمانًا وموثوقية. بالتالي، تعد هذه الدراسة ضرورية للشركات التي تسعى لتحقيق النجاح والنمو المستدام في بيئة الأعمال العالمية المتغيرة.

أهداف الدراسة:

تهدف دراسة تأثير اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) على الشركات السعودية إلى تحقيق فهم شامل وعميق لكيفية تأثير هذا التشريع الأوروبي على عمليات الشركات المحلية. تتطلب هذه الدراسة تحليل التحديات التي تواجهها الشركات السعودية نتيجة للامتثال لهذه اللائحة، وكذلك الفرص التي يمكن أن تتيحها. تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

✓ أحد الأهداف الأساسية لهذه الدراسة هو تحديد وفهم متطلبات الامتثال لللائحة GDPR وكيفية تطبيقها على الشركات السعودية. هذا يشمل فهم الجوانب القانونية والتنظيمية لللائحة، مثل كيفية جمع ومعالجة وتخزين البيانات الشخصية، والحقوق الممنوحة للأفراد بموجب اللائحة، ومتطلبات الإبلاغ عن خروقات البيانات. من خلال هذا الفهم، يمكن للشركات السعودية تطوير استراتيجيات فعالة لضمان الامتثال وتجنب العقوبات المالية والقانونية.

✓ تهدف الدراسة إلى تحليل التحديات التشغيلية والمالية التي تواجه الشركات السعودية نتيجة للامتثال لـ GDPR. يتطلب الامتثال استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والبنية التحتية الأمنية، وتدريب الموظفين، وتطوير السياسات والإجراءات المناسبة. ستساعد الدراسة في تحديد التكاليف المرتبطة بهذه التحديات وتأثيرها على العمليات اليومية للشركة. بالإضافة إلى ذلك، ستساعد في تحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها للتغلب على هذه التحديات وتقليل التكاليف.

✓ تهدف الدراسة أيضًا إلى تقييم تأثير GDPR على أمن البيانات في الشركات السعودية. تتطلب اللائحة استخدام تقنيات متقدمة لحماية البيانات الشخصية من الاختراقات والانتهاكات. ستساعد الدراسة في تحديد التغييرات المطلوبة في البنية التحتية الأمنية للشركات لضمان الامتثال لللائحة، وتحليل الفوائد والمخاطر المرتبطة بتطبيق هذه التغييرات. سيساعد هذا في تعزيز الوعي بأهمية أمن البيانات وتحسين الإجراءات الأمنية داخل الشركات.

✓ أحد الأهداف المهمة للدراسة هو فهم تأثير الحقوق الموسعة للأفراد بموجب GDPR على الشركات السعودية. تمنح اللائحة الأفراد حقوقًا موسعة مثل حق الوصول إلى البيانات، وحق التصحيح، وحق المسح (الحق في النسيان)، وحق الاعتراض على المعالجة، وحق نقل البيانات. ستساعد الدراسة في تحديد كيفية تأثير هذه الحقوق على عمليات الشركة وكيفية تلبية طلبات الأفراد بشكل فعال. هذا يشمل تطوير أنظمة داخلية للتعامل مع طلبات الأفراد وتوفير التدريب اللازم للموظفين.

✓ بالإضافة إلى التحديات، تهدف الدراسة إلى تحليل الفرص التجارية والتنافسية التي يمكن أن تتيحها الامتثال لـ GDPR. يمكن للامتثال أن يعزز سمعة الشركة ويزيد من ثقة العملاء، مما يمكن أن يؤدي إلى جذب عملاء جدد من الاتحاد الأوروبي وخارجه. ستساعد الدراسة في تحديد الفوائد التجارية المرتبطة

بالامتثال وكيفية استغلال هذه الفرص لتعزيز النمو والتوسع في الأسواق الدولية. كما ستساعد في تطوير استراتيجيات تسويقية تبرز التزام الشركة بحماية البيانات.

✓ أحد الأهداف الرئيسية للدراسة هو تعزيز الشفافية وبناء الثقة مع العملاء من خلال الامتثال لـ GDPR. تتطلب اللائحة الشفافية في كيفية جمع ومعالجة البيانات، وتوفير معلومات واضحة وسهلة الفهم للعملاء حول سياسات الخصوصية. ستساعد الدراسة في تحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحسين الشفافية وبناء الثقة مع العملاء، مما يعزز من علاقات الشركة مع عملائها ويزيد من رضاهم وولائهم.

✓ تهدف الدراسة إلى توفير توصيات عملية للشركات السعودية حول كيفية الامتثال للائحة GDPR بشكل فعال. هذا يشمل تقديم إرشادات حول تطوير السياسات والإجراءات المناسبة، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة لحماية البيانات، وتدريب الموظفين على الامتثال لللائحة. ستساعد هذه التوصيات الشركات في تحسين أدائها والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية بأقل تكلفة ممكنة.

✓ يمكن للدراسة أن تكون أداة قيمة لدعم السياسات الحكومية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية. من خلال تحليل تأثير GDPR وتقديم توصيات، يمكن للدراسة مساعدة الجهات التنظيمية في تطوير سياسات وإجراءات محلية تعزز من حماية البيانات وتضمن الامتثال للمعايير الدولية. هذا يمكن أن يساهم في تحسين البيئة التنظيمية والتجارية في المملكة وتعزيز التنافسية العالمية للشركات السعودية.

✓ أحد الأهداف الإضافية للدراسة هو تعزيز الوعي والتثقيف حول أهمية حماية البيانات الشخصية والامتثال للائحة GDPR. من خلال نشر نتائج الدراسة وتوصياتها، يمكن تعزيز الوعي بين الشركات والمستهلكين بأهمية حماية البيانات والحقوق المتعلقة بها. هذا يمكن أن يساهم في بناء ثقافة حماية البيانات في المملكة ويعزز من احترام الخصوصية في المجتمع.

تعد دراسة تأثير اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) على الشركات السعودية ذات أهمية كبيرة لعدة أسباب. تهدف الدراسة إلى فهم متطلبات الامتثال، وتحليل التحديات التشغيلية والمالية، وتقييم تأثير الحقوق الموسعة للأفراد، ودراسة الفرص التجارية، وتعزيز الشفافية، وتوفير توصيات عملية، ودعم السياسات الحكومية، وتعزيز الوعي بحماية البيانات. من خلال تحقيق هذه الأهداف، يمكن للشركات السعودية تحسين أدائها والامتثال للمعايير الدولية، مما يعزز من تنافسيتها في السوق ويضمن حماية بيانات عملائها بشكل أفضل.

تساؤلات الدراسة:

سؤال الدراسة الرئيسي:

- كيف يؤثر تطبيق اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) على الشركات السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجهها الشركات السعودية في الامتثال لمتطلبات GDPR ؟
- ما هي استراتيجيات الشركات السعودية لتكييف أنفسها مع متطلبات حماية البيانات الجديدة؟
- كيف تؤثر GDPR على عمليات جمع ومعالجة البيانات في الشركات السعودية؟
- ما هو تأثير الامتثال لـ GDPR على علاقات الشركات السعودية مع العملاء والشركاء التجاريين؟
- كيف يؤثر تطبيق GDPR على تكاليف وميزانيات الشركات السعودية؟
- ما هي التحديات القانونية والثقافية التي تعترض تنفيذ GDPR في السعودية؟
- ما هو التأثير المتوقع لتطبيق GDPR على الابتكار التقني والنمو الاقتصادي في السعودية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- توجد علاقة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين تطبيق اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) وأداء الشركات السعودية .

الفروض الفرعية:

- توجد علاقة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين مستوى امتثال الشركات السعودية لمتطلبات GDPR وزيادة مستوى ثقة العملاء بالشركة
- توجد علاقة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ لتكاليف الامتثال لمتطلبات GDPR على الأداء المالي للشركات السعودية.
- توجد علاقة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين القيود المفروضة من GDPR على عمليات التسويق الرقمي وتأثيراتها على استراتيجيات الشركات السعودية.

- توجد علاقة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ تواجه الشركات السعودية في مجال الامتثال لمتطلبات GDPR بسبب التشريعات المحلية والدولية.

الدراسات السابقة:

تعتبر سياسة حماية البيانات الشخصية السعودية جديدة نسبياً. وقد دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٢١/٠٩/١٥. ثم تمت مراجعته بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٣٠. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة السعودية لحماية البيانات الشخصية. من خلال إجراء مقارنة بين سياسة حماية البيانات الشخصية السعودية مع اللوائح الأوروبية والبريطانية العامة لحماية البيانات (GDPR)، تهدف هذه الورقة إلى توضيح ما هو موجود في السياسات الأوروبية الذي لم يتم تطبيقه بعد في المملكة العربية السعودية. وهذا سيساعد على تحديد الثغرات في السياسة السعودية وكيفية معالجة تلك الثغرات. وهذا ما يجعل السياسة السعودية دائماً استباقية، لأنها ستكون منسجمة مع التقدم والتقدم العلمي والتكنولوجي. قامت هذه الورقة بمراجعة الأدبيات وزيارة وثائق السياسات والتوجيهات من قبل الوكالات الحكومية السعودية ذات الصلة. تظهر النتائج أن هناك بعض النقاط التي لا تغطيها حماية البيانات الشخصية السعودية مثل الخصوصية حسب التصميم وتقييم تأثير الخصوصية. بالإضافة إلى ذلك، نظراً لأن حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني أمران جديان في المملكة العربية السعودية، فإن معظم المؤسسات تعمل بدون سياسات ذات صلة ودون تعيين مسؤول متخصص لحماية البيانات الشخصية. وتسلط هذه الورقة الضوء على هذه النقاط ودورها الحيوي في الالتزام وإدارة المخاطر. توصي هذه الورقة بالنظر في الخصوصية في التصميم والافتراضي، حيث يتعين على كل مؤسسة إنشاء سياسة حماية البيانات الشخصية الخاصة بها وتعيين موظف مخصص لذلك. تعرض هذه الورقة أيضاً أداة تقييم تأثير الخصوصية لدعم تقييم المسائل المتعلقة بحماية البيانات الشخصية (Al-Shammari، ٢٠٢٣). يتضمن نظام حماية البيانات الشخصية السعودي معظم المعايير الدولية الأساسية في مجال حماية البيانات، ومنها على سبيل المثال: حقوق أصحاب البيانات، والأساس القانوني لمعالجة البيانات (الخاضعة وغير الخاضعة للموافقة)، ومتطلبات سياسات الخصوصية، وواجب الإبلاغ في حال انتهاك خصوصية البيانات، وضرورة تقييم الأثر قبل معالجة البيانات الشخصية، والأحكام المحددة بشأن البيانات الصحية، وبيانات الائتمان، والتزامات جهات التحكم وإجراءات العناية الواجبة، وإنشاء جهة مشرفة، والعقوبات في حالات الانتهاكات؛ والقائمة تطول. تتوافق العديد

من خصائص "نظام حماية البيانات الشخصية" السعودي مع المعايير والمبادئ الواردة في قوانين حماية البيانات الدولية الأخرى، مثل "اللائحة العامة الأوروبية لحماية البيانات (GDPR) 2016/679"، أي اللائحة التي ينص عليها قانون الاتحاد الأوروبي حول حماية البيانات والخصوصية في الاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية. نُوضَّح في الجدول أدناه الاختلافات بين "النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية" و"اللائحة العامة الأوروبية لحماية البيانات" التي تُعتبر معياراً دولياً. تُوفّر "اللائحة العامة الأوروبية لحماية البيانات" أوسع حماية للبيانات الشخصية ولها تأثير مهم على القوانين واللوائح خارج الاتحاد الأوروبي، إذ أنّ التشريعات الناشئة تستند إلى اللائحة الأوروبية كـ"نقطة انطلاق" للقوانين التي تنص عليها. وبالعودة إلى "نظام حماية البيانات الشخصية" السعودي، يبدو أنّ هناك فترة انتقالية مدتها ١٨ شهراً قبل أن يصبح سارياً بالكامل على الهيئات المحلية، ولمدّة أطول من ذلك للمنظمات التي يقع مقرّها خارج المملكة. وينبغي إصدار تفاصيل وتوجيهات إضافية في الفترة التي تسبق دخول نظام حماية البيانات الشخصية حيّز التنفيذ. يُشكّل هذا النظام خطوةً مهمّة إلى الأمام في مجال حماية البيانات، ونقطة انطلاق للمملكة العربية السعودية. ولكن، تُعتبر بعض المواد والاستثناءات المتعلّقة بالأمن، بالإضافة إلى سمعة المملكة والعلاقات الدبلوماسية للمملكة، ومصادر المعلومات السريّة والاستثناءات المتعلّقة بالسلطات العامّة، وغيرها من الاعتبارات، من الأمور المثيرة للقلق بسبب غموضها. هذه الاستثناءات والثغرات، إلى جانب سجلّ المملكة السيء في حقوق الإنسان وممارساتها في مجال المراقبة، تبدو كمحاولةٍ أخرى للسيطرة على الفضاء الرقمي (Rahme, ٢٠٢٢).

من المقرر أن يتم تنفيذ قانون حماية البيانات السعودي في أقل من ستة أشهر بقليل. بعد صدور النسخة النهائية من اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيانات (القرار الإداري رقم ١٥١٦/١٤٤٥) في سبتمبر ٢٠٢٣، من المقرر حالياً أن تدخل اللائحة حيّز التنفيذ بعد عام واحد - في ١٤ سبتمبر ٢٠٢٤. ويمثل هذا إنجازاً آخر على مسار قانون حماية البيانات (قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٤٣/٩٨) كأول قانون لحماية البيانات في المملكة العربية السعودية. من حيث هيكله ومحتواه، فإن القانون مشابه جداً لللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، وبالتالي فهو يعتمد إلى حد كبير على قيمها (Kopp, ٢٠٢٤).

اتخذت المملكة العربية السعودية في السنوات القليلة الماضية خطوات واسعة لتحديث أطرها التشريعية لتعكس التقدم التكنولوجي، وتعد قوانين حماية البيانات أحدث التكرارات لهذا الإصلاح. لم يتم تقنين قضايا حماية البيانات تاريخياً كقانون مستقل في البلاد، وبدلاً من ذلك تم التعامل معها بموجب ما يعرف على نطاق واسع بالنظام القضائي

"الشريعي"، والذي يتضمن مبدأ حق الأفراد في الخصوصية والسلامة من التعدي على شؤونهم الشخصية. تم نقل روح هذا المبدأ، إلى جانب التفسيرات الحديثة للخصوصية المطبقة على البيانات الشخصية، إلى نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة ("PDPL")، والذي تم تنفيذه بموجب المرسوم الملكي م/١٩ بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢١ والمعدل في ٢١ مارس ٢٠٢٣. تم نشر قانون حماية البيانات الشخصية المعدل في الجريدة الرسمية وأصبح ساري المفعول رسميًا اعتبارًا من ١٤ سبتمبر ٢٠٢٣، وتتمتع الكيانات بفترة سماح ممتدة مدتها عام واحد (أي حتى سبتمبر ٢٠٢٤) للامتثال. بالتزامن مع قانون حماية البيانات الشخصية (PDPL)، تم نشر مجموعتين من اللوائح ذات الصلة في نفس التاريخ - اللوائح التنفيذية لقانون حماية البيانات الشخصية ("اللوائح التنفيذية") واللوائح المتعلقة بنقل البيانات الشخصية ("لوائح النقل" ومع اللوائح التنفيذية، "اللوائح"). مثل العديد من لوائح حماية البيانات في جميع أنحاء العالم، تم تصميم قانون حماية البيانات العامة واللوائح إلى حد كبير على غرار اللائحة العامة لحماية البيانات ("GDPR")، لا سيما فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية مثل التعريفات وحقوق أصحاب البيانات (ملخص لهذه التعريفات والاختلافات الرئيسية بين يتم توفير PDPL و GDPR أدناه). والخلاصة الرئيسية هي أنه على الرغم من أن قانون حماية البيانات العامة يتتبع إلى حد كبير اللائحة العامة لحماية البيانات واللوائح المماثلة، إلا أنه يحتوي على بعض مجالات الغموض التي قد تختلف التفسيرات بشأنها. علاوة على ذلك، ونظرًا لحدثة القانون واللوائح، فمن السابق لأوانه تحديد النهج الذي ستتبعه الجهة التنظيمية عندما يتعلق الأمر بقابلية التنفيذ. وبالتالي قد يكون أفضل مسار للعمل في هذه المرحلة هو ضمان الامتثال لللائحة العامة لحماية البيانات، وتوسيع نطاق برامج الخصوصية الحالية لمراعاة أهم حالات خروج PDPL عن اللائحة العامة لحماية البيانات (Al-Saif، ٢٠٢٤).

لقد مكن التقدم التكنولوجي من نقل الخدمات التقليدية إلى البيئة الإلكترونية، مع زيادة عدد قنوات الاتصال بين المؤسسات المالية والأفراد. ونتيجة لذلك، يتعين على الأفراد والكيانات مشاركة أي نوع من البيانات الخاصة بهم تقريبًا. في حين أن تكنولوجيا تبادل البيانات والطلب على البيانات في كل من القطاعين العام والخاص أخذ في الازدياد، فإن التشريعات المتعلقة بحماية هذه البيانات لم تكن قادرة على النمو بنفس السرعة والنطاق. وفي حالة المملكة العربية السعودية، هناك حماية للبيانات بموجب مبادئ الشريعة الإسلامية بشكل عام، وهناك بعض الأنظمة التي تعاقب خروقات البيانات المحددة وفقًا للوائح ذات الصلة. على الرغم من أن قانون حماية البيانات الشخصية الجديد قيد المراجعة من قبل مجلس الشورى، إلا أنه لم يتم قبوله بعد. وفي الوقت نفسه، في الاتحاد الأوروبي (EU)،

تم اعتماد اللائحة العامة لحماية البيانات 1 (GDPR) باعتبارها لائحة ستغطي الاتحاد الأوروبي بأكمله ومواطنيه وشركاته في جميع أنحاء العالم. مع حماية البيانات الشخصية، يفرض هذا الإطار الجديد معايير وعقوبات معينة على جميع الأفراد والمؤسسات التي تعالج هذه البيانات. تحاول هذه الورقة تقديم تقييم لمخاطر اللائحة العامة لحماية البيانات في المملكة العربية السعودية ومتطلبات لائحة حماية البيانات التفصيلية التي يمكن أن تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية بشكل رئيسي بسبب مبدأ "المصلحة" ورؤية ٢٠٣٠ (Polat, ٢٠٢١).

المنطلقات النظرية للدراسة:

تتطلب دراسة تأثير اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) على الشركات السعودية إطارًا نظريًا متينًا يستند إلى مفاهيم ونظريات حماية البيانات، والتنظيم القانوني، والأمن السيبراني، وتأثيرات العولمة. تساعد هذه المنطلقات النظرية في تحليل التحديات والفرص التي تواجه الشركات السعودية عند محاولة الامتثال لـ GDPR، وتقديم توصيات مستنيرة حول كيفية تحسين سياسات وإجراءات حماية البيانات.

١. نظريات حماية البيانات والخصوصية

في سياق دراسة تأثير GDPR على الشركات السعودية، تعد نظريات حماية البيانات والخصوصية أساسية لفهم التحديات والفرص المتعلقة بهذه اللائحة. تتنوع هذه النظريات من الأسس الأخلاقية والقانونية لحماية البيانات الشخصية إلى الجوانب التكنولوجية للأمن السيبراني. تركز هذه النظريات على توازن الحفاظ على الخصوصية الفردية مع حرية التداول والابتكار التكنولوجي. على سبيل المثال، تعزز نظرية الخصوصية الفردية حقوق الأفراد في التحكم في بياناتهم الشخصية وحظر استخدامها دون إذنه، في حين تركز النظريات القانونية على المتطلبات القانونية والتشريعات المطبقة في سياق GDPR (Smirnova, 2024).

تطبيق GDPR يفرض تحديات كبيرة على الشركات السعودية لتحسين سياسات الخصوصية والأمان. يجب على الشركات الآن تكثيف جهودها في حماية البيانات الشخصية والتعامل معها بشكل أكثر شفافية ومسؤولية. على سبيل المثال، يتطلب GDPR إعداد سياسات دقيقة لإدارة البيانات الشخصية، وتنفيذ تقنيات حماية متقدمة مثل التشفير وإجراءات الوصول المحددة، وضمان استجابة فعالة لاستفسارات الأفراد بشأن بياناتهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات تكوين فرق متخصصة في الامتثال للمساعدة في تنفيذ وتطبيق هذه السياسات بشكل صحيح وفعال.

تواجه الشركات السعودية تحديات متعددة في تطبيق GDPR، بما في ذلك التحديات القانونية التي تشمل التوافق مع اللائحة والتشريعات المحلية والدولية. على سبيل المثال، يجب على الشركات التأكد من توافق أنظمتها مع متطلبات GDPR وضمان عدم تعارضها مع القوانين السعودية المحلية. من ناحية أخرى، تتضمن التحديات الاقتصادية تكاليف الامتثال العالية والتي يمكن أن تؤثر على استراتيجيات الاستثمار والنمو في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات التكيف مع التغييرات التنظيمية التي يفرضها GDPR، مثل تعيين مسؤول حماية البيانات وتقديم تقارير دورية لسلطات الحماية البيانات.

٢. النظرية التنظيمية والقانونية

تعد النظرية التنظيمية أساسية في فهم كيفية تنظيم وإدارة البيانات الشخصية وفقاً لمتطلبات GDPR. تركز هذه النظرية على الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظم جمع ومعالجة ونقل البيانات الشخصية في الاتحاد الأوروبي وعبر الحدود الدولية. يتطلب GDPR من الشركات تبني إجراءات وسياسات صارمة لحماية البيانات الشخصية وضمان امتثالها لمتطلبات اللائحة، بما في ذلك تعيين مسؤول حماية البيانات وتقديم تقارير دورية لسلطات الإشراف (Hoofnagle، ٢٠١٩).

في سياق السعودية، تشكل النظرية القانونية أساساً هاماً لفهم كيفية تطبيق GDPR وتأثيره على الشركات. تتطلب GDPR من الشركات السعودية التوافق مع متطلبات اللائحة بالإضافة إلى التشريعات المحلية. يجب على الشركات التكيف مع التغييرات القانونية وتعديل سياساتها وإجراءاتها لضمان الامتثال وتجنب العقوبات. كما تتطلب النظرية القانونية تقديم استشارات قانونية متخصصة لضمان التوافق الكامل مع متطلبات GDPR والتشريعات المحلية. تواجه الشركات السعودية تحديات كبيرة وفرصاً متنوعة في تطبيق GDPR. من بين التحديات، الالتزام بالتكاليف العالية للامتثال وضمان الاستمرارية في الامتثال والتحديات القانونية المتعلقة بالتوافق مع التشريعات المحلية والدولية. من ناحية أخرى، تقدم GDPR فرصاً للشركات السعودية لتعزيز ثقة العملاء من خلال الامتثال لمعايير الحماية البيانية العالمية وتحسين استراتيجيات البيانات الشخصية. بالتالي، يتعين على الشركات التواصل بشكل فعال مع الجهات الإشرافية وتعزيز الشفافية في معالجة البيانات لتحقيق الامتثال الكامل والاستفادة القصوى من فرص GDPR.

٣. نظرية الأمن السيبراني

نظرية الأمن السيبراني تعنى بحماية الأنظمة والبيانات الإلكترونية من التهديدات السيبرانية. في سياق GDPR، تصبح أهمية نظرية الأمن السيبراني أكثر وضوحًا حيث يتعين على الشركات السعودية تحسين إجراءات الأمن السيبراني لحماية البيانات الشخصية وضمان الامتثال الكامل لللائحة. تشمل السياسات الأمنية تنفيذ التشفير، وإدارة الهوية والوصول، وتقديم التدريب المناسب للموظفين، وإجراءات الرصد والتقارير لضمان السلامة والأمان (Ghauri، ٢٠٢١).

تواجه الشركات السعودية تحديات كبيرة في تطبيق نظرية الأمن السيبراني ضمن إطار GDPR، حيث يجب عليها تعزيز بنيتها التحتية الأمنية وتحسين استراتيجيات الحماية لمواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة. من بين التحديات التحديات التقنية مثل التعامل مع التهديدات الجديدة مثل الاختراقات والبرامج الضارة، وضمان التوافق مع متطلبات الإبلاغ والرصد المستمر. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب التحديات القانونية تطبيق إجراءات الامتثال بما يتوافق مع التشريعات المحلية والدولية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية.

على الرغم من التحديات، توفر نظرية الأمن السيبراني فرصًا كبيرة للشركات السعودية لتعزيز أنظمتها الأمنية والتحسين من أدائها في سوق تتسم بالتنافسية الشديدة. يمكن للشركات استخدام التزامها بالأمان والامتثال للمعايير العالمية كعامل مميز يعزز من ثقة العملاء ويزيد من فرص النمو والتوسع على المستوى الدولي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات استثمار الفرص المتاحة من خلال التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا لتعزيز الأمان السيبراني والامتثال بشكل عام.

٤. تأثير العولمة والتجارة الدولية

العولمة والتجارة الدولية تزيد من تعقيدات جمع البيانات الشخصية ومعالجتها للشركات السعودية التي تتعامل في السوق العالمي. تزداد حجم وتنوع البيانات التي يجب على الشركات جمعها ومعالجتها، مما يزيد من تحديات الامتثال لمتطلبات GDPR. تتطلب هذه المنظومة العالمية من الشركات تحديد مصادر البيانات وأماكن تخزينها ونقلها بشكل آمن وفقًا للمتطلبات القانونية الدولية، مما يتطلب استراتيجيات متقدمة للأمن السيبراني والتوافق مع التشريعات المحلية والدولية (GmbH، ٢٠٢٤).

تواجه الشركات السعودية تحديات قانونية واقتصادية نتيجة للعولمة والتجارة الدولية في تطبيق GDPR. يتطلب التوافق مع اللائحة استثمارات كبيرة في تحسين البنية التحتية للأمان السيبراني وتكنولوجيا المعلومات، وتعزيز الإجراءات القانونية والتنظيمية لتحقيق الامتثال. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الشركات التكيف مع التغييرات السريعة في متطلبات GDPR والتشريعات الدولية الأخرى، مما يتطلب استراتيجيات مرنة وقادرة على التكيف مع التحديات القانونية والاقتصادية.

على الرغم من التحديات، توفر العولمة والتجارة الدولية فرصًا كبيرة للشركات السعودية لتعزيز أنظمتها الأمنية والقانونية وتحسين أدائها العام. يمكن للشركات استخدام التزامها بحماية البيانات والامتثال للمعايير العالمية كميزة تنافسية تعزز من مكانتها في السوق العالمي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات السعودية الاستفادة من فرص التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا لتحسين مستويات الأمان السيبراني والامتثال بشكل عام.

٥. نظرية إدارة المخاطر

نظرية إدارة المخاطر تعنى بتحديد وتقييم ومعالجة المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجهها الشركات، وذلك بهدف تحقيق الأهداف المنشودة بأقل تكلفة ممكنة. في سياق GDPR، تصبح إدارة المخاطر حاسمة حيث يتعين على الشركات تحديد المخاطر المحتملة المتعلقة بحماية البيانات الشخصية ووضع استراتيجيات للتعامل معها. يتضمن ذلك تقييم الضعف في نظم معالجة البيانات وتطبيق الإجراءات الأمنية المناسبة للحد من المخاطر وضمان الامتثال الكامل لمتطلبات GDPR (Kitsios، ٢٠٢٢).

تواجه الشركات السعودية تحديات كبيرة في تطبيق نظرية إدارة المخاطر ضمن إطار GDPR، حيث يجب عليها تحديد الأولويات وتخصيص الموارد بفعالية لتحسين أنظمتها وعملياتها لتلبية متطلبات اللائحة. يتضمن ذلك تدريب الموظفين على مفاهيم إدارة المخاطر وتنفيذ إجراءات متقدمة للأمان السيبراني، بالإضافة إلى إعداد خطط للتعامل مع الانتهاكات المحتملة وضمان الالتزام بالتقارير والإبلاغات المطلوبة.

على الرغم من التحديات، توفر نظرية إدارة المخاطر فرصًا هامة للشركات السعودية لتحسين استراتيجياتها وتعزيز أدائها في مجال الأمان السيبراني والامتثال لمتطلبات GDPR. يمكن للشركات استغلال هذه الفرص من خلال تحسين إجراءات الإدارة والرقابة والتحكم، وتعزيز الشفافية والثقة مع العملاء والأطراف المعنية. بالإضافة إلى ذلك، تساعد

نظرية إدارة المخاطر على تقليل التكاليف الناتجة عن الانتهاكات الأمنية والمخالفات للأنظمة، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي للشركات.

٦. نظرية الابتكار والتنمية التنظيمية

نظرية الابتكار والتنمية تركز على تعزيز القدرة على الابتكار داخل الشركات من خلال تطبيق أساليب جديدة وتكنولوجيات متقدمة لتحسين الأداء وتحقيق التنمية المستدامة. في سياق GDPR، تأتي أهمية الابتكار من خلال إيجاد حلول إبداعية لتحقيق الامتثال بأقل تكلفة وأكبر فعالية ممكنة. يمكن للشركات السعودية استخدام الابتكار في تطوير أدوات الامتثال وتحسين أنظمتها لحماية البيانات الشخصية، مما يعزز من موقفها التنافسي في السوق الدولي (Alhalafi، ٢٠٢٣).

تواجه الشركات السعودية تحديات عديدة في تطبيق نظرية الابتكار والتنمية ضمن إطار GDPR، حيث يتعين عليها التوفيق بين الابتكار والامتثال للمتطلبات القانونية المشددة. تشمل التحديات تخصيص الموارد الكافية للبحث والتطوير، والتدريب المستمر للموظفين على التكنولوجيات الجديدة وأساليب الأمان، وضمان توافق التقنيات الابتكارية مع متطلبات حماية البيانات. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب التحديات القانونية تطوير سياسات وإجراءات قوية لضمان الامتثال بشكل كامل والتعامل مع السلطات التنظيمية بشكل فعال.

رغم التحديات، توفر نظرية الابتكار والتنمية فرصاً كبيرة للشركات السعودية لتعزيز قدراتها التنافسية وتحقيق النمو المستدام. يمكن للشركات استثمار هذه الفرص من خلال دعم البحث والتطوير، واستخدام التكنولوجيات الجديدة لتطوير منتجات وخدمات مبتكرة تلي احتياجات السوق المتغيرة. بالإضافة إلى ذلك، تعزز الابتكار والتنمية من الشفافية والثقة مع العملاء والأطراف المعنية، مما يساهم في تعزيز العلاقات التجارية وتحقيق النجاح على المدى الطويل.

٧. النظرية السلوكية والتنظيمية

نظرية السلوكية والتنظيمية تركز على دراسة كيفية تأثير العوامل التنظيمية والسلوكية على أداء الموظفين داخل الشركات. في سياق GDPR، تأتي أهمية هذه النظرية من خلال فهم كيفية تأثير تنظيمات الشركات وسلوكيات الموظفين على مستوى الامتثال لمتطلبات الحماية الشخصية. يتعين على الشركات تعزيز الثقافة التنظيمية لتعزيز

الوعي بأهمية الامتثال وتبني السلوكيات الصحيحة لحماية البيانات الشخصية، مما يساهم في تحقيق الامتثال الكامل وتقليل مخاطر الانتهاكات (Abun، ٢٠٢١).

تواجه الشركات السعودية تحديات كبيرة في تطبيق نظرية السلوكية والتنظيمية ضمن إطار GDPR، حيث يتعين عليها تحفيز الموظفين للتبني الكامل لسياسات الحماية الشخصية والامتثال للقوانين بشكل صحيح. يجب على الشركات تعزيز الإدارة السلوكية وتحفيز الموظفين للالتزام بأعلى معايير الأمن السيبراني، بما في ذلك توفير التدريب المستمر والإشراف الفعال. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر تطوير آليات لقياس وتقييم السلوكيات والأداء بشكل منتظم لضمان التزام الشامل وتحقيق الأهداف المنشودة في مجال الحماية الشخصية.

رغم التحديات، توفر نظرية السلوكية والتنظيمية فرصاً هامة للشركات السعودية لتعزيز أدائها وتحسين الامتثال لـ GDPR. يمكن للشركات استثمار هذه الفرص من خلال تعزيز الشفافية والثقة داخل المؤسسة، وتعزيز التواصل والتفاعل بين الإدارات المختلفة لتعزيز الثقافة التنظيمية القائمة على الامتثال والأمان. بالإضافة إلى ذلك، تمكن النظرية من تحسين الأداء العام للشركات وزيادة مرونتها في التعامل مع التحديات القانونية والتنظيمية، مما يساهم في تعزيز موقفها التنافسي وتحقيق النجاح في سوق الأعمال العالمي.

تعتمد دراسة تأثير اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) على الشركات السعودية على مجموعة من المنطلقات النظرية التي تساعد في فهم التحديات والفرص المتعلقة بالامتثال. تشمل هذه المنطلقات نظريات حماية البيانات والخصوصية، والنظرية التنظيمية والقانونية، ونظرية الأمن السيبراني، وتأثير العولمة والتجارة الدولية، ونظرية إدارة المخاطر، ونظرية الابتكار والتنمية التنظيمية، والنظرية السلوكية والتنظيمية. من خلال تحليل هذه النظريات وتطبيقها، يمكن للشركات السعودية تطوير استراتيجيات فعالة للامتثال وتحسين سياساتها وإجراءاتها، مما يعزز من قدرتها على التكيف مع التغيرات التنظيمية والتنافس في السوق العالمية.

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد دراسة تأثير اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) على الشركات السعودية على المنهجية الكمية لجمع وتحليل البيانات. هذه المنهجية تتيح فهمًا موضوعيًا ودقيقًا لتأثير اللائحة على الشركات من خلال الاعتماد على الأدلة الإحصائية والتحليل العلمي. يتميز النهج الكمي بالقدرة على تقديم نتائج قابلة للقياس، مما يسهل على الشركات السعودية اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على البيانات.

١. تصميم الدراسة

يتضمن تصميم الدراسة تحديد الإطار العام للبحث، والذي يشمل تحديد أهداف الدراسة والأسئلة التي تسعى للإجابة عليها. يهدف التصميم إلى وضع خطة منهجية لجمع وتحليل البيانات بشكل يضمن تحقيق أهداف البحث. يتم تحديد العينة المستهدفة بعناية لضمان تمثيل شامل لمختلف أنواع الشركات السعودية التي يمكن أن تتأثر باللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR). هذا يضمن أن النتائج المستخلصة تكون قابلة للتعميم على نطاق واسع.

٢. اختيار العينة

تعتمد هذه الدراسة على اختيار عينة تمثيلية من الشركات السعودية التي تتعامل مع بيانات مواطنين أو مقيمين في الاتحاد الأوروبي، وتم تحديد العينة من ١٥٠ - ٢٥٠ عينة. يتم استخدام تقنيات العينة العشوائية لضمان التنوع والشمولية، حيث تشمل العينة شركات من مختلف الأحجام والقطاعات. يهدف هذا إلى توفير صورة شاملة عن كيفية تأثير اللائحة على الشركات السعودية بغض النظر عن حجمها أو قطاعها الصناعي. يساعد اختيار عينة متنوعة على تحليل تأثير اللائحة عبر نطاق واسع من السياقات التشغيلية والتنظيمية.

٣. جمع البيانات

تعتمد المنهجية الكمية على جمع البيانات من خلال استبيانات ومسوحات إحصائية مصممة بعناية. يتم تصميم الاستبيانات لتشمل مجموعة من الأسئلة التي تغطي جميع الجوانب المتعلقة بتأثير اللائحة على الشركات، مثل المعرفة باللائحة، التحديات التشغيلية والمالية، سياسات أمن البيانات، التعامل مع حقوق الأفراد، والفرص التجارية المحتملة. يتم توزيع الاستبيانات عبر وسائل متعددة مثل البريد الإلكتروني والمسوحات عبر الإنترنت لضمان الوصول إلى عينة واسعة من المشاركين.

٤. تحليل البيانات

يتم تحليل البيانات باستخدام تقنيات إحصائية متقدمة لتقديم رؤى دقيقة وموثوقة حول تأثير اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) على الشركات السعودية. تشمل هذه التقنيات الإحصاءات الوصفية لتحليل البيانات الأساسية، مثل التوزيع والتكرار والنسب المئوية، بالإضافة إلى تقنيات التحليل الاستدلالي مثل تحليل التباين (ANOVA) والانحدار الخطي لتحليل العلاقات بين المتغيرات واختبار الفرضيات. تساعد هذه التحليلات في فهم التأثيرات المتعددة لللائحة وتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الشركات.

٥. تفسير النتائج

بعد جمع وتحليل البيانات، يتم تفسير النتائج لتقديم رؤى شاملة حول تأثير اللائحة على الشركات السعودية. تعتمد عملية التفسير على الربط بين النتائج الإحصائية والأهداف البحثية. يتم تحليل النتائج لفهم كيف تؤثر اللائحة على التكاليف التشغيلية، أمن البيانات، والفرص التجارية. يتم توضيح النتائج بطرق يمكن للشركات استخدامها لفهم التحديات والفرص المرتبطة بالامتثال لللائحة. يساعد هذا الفهم الشركات في اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على الأدلة لتحسين سياساتها وإجراءاتها.

٦. تقديم التوصيات

بناءً على تفسير النتائج، يتم تقديم توصيات للشركات السعودية حول كيفية التعامل مع تأثير اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR). تشمل التوصيات تحسين البنية التحتية لأمن البيانات، تطوير سياسات وإجراءات جديدة لحماية البيانات، وتدريب الموظفين على الامتثال لللائحة. كما تتضمن التوصيات استراتيجيات لاستغلال الفرص التجارية التي قد تنشأ نتيجة للامتثال، مثل تعزيز الثقة مع العملاء والتوسع في الأسواق الدولية. تهدف هذه التوصيات إلى مساعدة الشركات في التكيف مع التحديات التنظيمية وتعظيم الفوائد المحتملة للامتثال لللائحة. تعتمد دراسة تأثير اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) على الشركات السعودية على منهجية كمية تضمن جمع وتحليل البيانات بشكل دقيق وموضوعي. من خلال تصميم الدراسة، اختيار العينة، جمع البيانات، تحليلها، تفسير النتائج، وتقديم التوصيات، تسعى هذه المنهجية إلى تقديم رؤى شاملة ومستندة إلى الأدلة حول تأثير اللائحة على الشركات. يساعد هذا النهج الشركات السعودية في فهم التحديات والفرص المتعلقة بالامتثال لللائحة، واتخاذ قرارات استراتيجية لتحسين سياساتها وإجراءاتها لحماية البيانات.

أدوات الدراسة:

تعتمد دراسة تأثير اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) على الشركات السعودية على استخدام أدوات بحث متنوعة لجمع وتحليل البيانات بشكل دقيق وموضوعي. تهدف هذه الأدوات إلى توفير معلومات شاملة وموثوقة تساعد في فهم التأثيرات المختلفة لللائحة على الشركات السعودية. تشمل أدوات الدراسة الرئيسية الاستبيانات، المقابلات، المراجعة الوثائقية، والتحليل الإحصائي. وتتمثل هذه الأدوات في:

١. الاستبيانات

تعد الاستبيانات من أهم أدوات جمع البيانات في الدراسات الكمية. تعتمد هذه الأداة على تصميم استبيانات متكاملة وشاملة تحتوي على أسئلة محددة تهدف إلى جمع بيانات مفصلة حول تأثير اللائحة على الشركات السعودية. يتم تصميم الاستبيانات بعناية لضمان شموليتها ودقتها، حيث تشمل مجموعة متنوعة من الأسئلة المتعلقة بمدى معرفة الشركات باللائحة، التحديات التي تواجهها، التكاليف المرتبطة بالامتثال، والتغيرات المطلوبة في سياسات وإجراءات الشركة. يتم توزيع الاستبيانات عبر البريد الإلكتروني أو من خلال منصات إلكترونية لجمع أكبر عدد ممكن من الردود، مما يضمن تمثيلاً واسعاً ومتعددًا للقطاعات الصناعية المختلفة.

٢. المقابلات

تعتبر المقابلات أداة مكملية للاستبيانات، حيث توفر فرصة لجمع بيانات نوعية أعمق وأدق. تُجرى المقابلات مع مسؤولين تنفيذيين ومديري الأقسام القانونية وتكنولوجيا المعلومات في الشركات السعودية لفهم التحديات والتجارب الشخصية المتعلقة بالامتثال لللائحة GDPR. تتيح المقابلات جمع معلومات تفصيلية حول كيفية تعامل الشركات مع المتطلبات التنظيمية، والاستراتيجيات المتبعة لتحسين سياسات حماية البيانات، وأثر اللائحة على العمليات التشغيلية والأداء المالي. تعتمد المقابلات على أسئلة مفتوحة تتيح للمشاركين التعبير عن آرائهم وتجاربهم بشكل مفصل.

٣. المراجعة الوثائقية

تشمل المراجعة الوثائقية تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الداخلية للشركات السعودية المتعلقة بحماية البيانات والامتثال لللائحة GDPR. تتيح هذه الأداة فحص السياسات والإجراءات الحالية للشركات، وتقارير التدقيق الداخلي،

وتقارير الامتثال، ووثائق التدريب، والإرشادات التنظيمية. من خلال مراجعة هذه الوثائق، يمكن للباحثين الحصول على فهم دقيق للتغييرات التي أجرتها الشركات لتلبية متطلبات اللائحة، والتحديات التي واجهتها، والإجراءات المتخذة لتعزيز أمن البيانات وحماية الخصوصية.

٤. التحليل الإحصائي

يعد التحليل الإحصائي أداة أساسية لتحليل البيانات التي تم جمعها من الاستبيانات والمقابلات. يستخدم التحليل الإحصائي لتفسير البيانات الكمية واستخلاص النتائج بشكل دقيق وموثوق. تشمل التقنيات الإحصائية المستخدمة تحليل التكرار والنسب المئوية لفهم التوزيع العام للبيانات، وتحليل التباين (ANOVA) لفحص الاختلافات بين مجموعات مختلفة، والانحدار الخطي لتحليل العلاقة بين المتغيرات المختلفة. يتيح التحليل الإحصائي تحديد الاتجاهات والأنماط الرئيسية في البيانات وتقديم توصيات مستندة إلى الأدلة.

٥. أدوات التحليل النوعي

إلى جانب التحليل الإحصائي، تستخدم أدوات التحليل النوعي لتحليل البيانات التي تم جمعها من المقابلات والمراجعة الوثائقية. تشمل هذه الأدوات التحليل الموضوعي وتحليل المحتوى لفهم الأفكار والاتجاهات الرئيسية في البيانات النوعية. يتم تصنيف البيانات وتحديد الأنماط والموضوعات الرئيسية التي تبرز من خلال المقابلات والمراجعات الوثائقية. يتيح التحليل النوعي تقديم فهم عميق للتجارب الشخصية والعملية للشركات فيما يتعلق بالامتثال لللائحة GDPR.

٦. أدوات التقييم والتدقيق

تشمل أدوات التقييم والتدقيق مجموعة من العمليات والإجراءات التي تهدف إلى فحص مستوى الامتثال لللائحة GDPR في الشركات السعودية. تتضمن هذه الأدوات إجراء تدقيق شامل لأنظمة وسياسات حماية البيانات داخل الشركات، وتقييم مستوى الأمان والإجراءات المتبعة لحماية البيانات الشخصية. تساعد أدوات التقييم والتدقيق في تحديد الفجوات والتحديات التي تواجه الشركات في تحقيق الامتثال الكامل لللائحة، وتقديم توصيات لتحسين السياسات والإجراءات.

تعتمد دراسة تأثير اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) على الشركات السعودية على مجموعة متنوعة من أدوات البحث لجمع وتحليل البيانات بشكل دقيق وموضوعي. تشمل هذه الأدوات الاستبيانات لجمع بيانات كمية شاملة، والمقابلات لجمع بيانات نوعية مفصلة، والمراجعة الوثائقية لفحص السياسات والإجراءات الحالية، والتحليل الإحصائي لتحليل البيانات الكمية، وأدوات التحليل النوعي لفهم الأفكار والاتجاهات، وأدوات التقييم والتدقيق لفحص مستوى الامتثال. من خلال استخدام هذه الأدوات المتنوعة، تسعى الدراسة إلى تقديم فهم شامل ومستند إلى الأدلة حول تأثير اللائحة على الشركات السعودية، وتقديم توصيات لتحسين السياسات والإجراءات وتعزيز الامتثال.

حدود الدراسة:

➤ الحدود البشرية

دراسة تأثير GDPR على الشركات السعودية تشمل مجموعة واسعة من الفئات البشرية المتأثرة بشكل مباشر أو غير مباشر. يتمثل التركيز في هذه الحدود في تأثير اللائحة على العلاقات البشرية داخل الشركات ومع الأطراف الخارجية، مثل العملاء، الموظفين، والشركاء التجاريين. تعد هذه الفئات مفتاحية في فهم كيفية تطبيق وامتثال الشركات لمتطلبات حماية البيانات وكيفية تأثير ذلك على تجارتهم وعلاقاتهم.

➤ الحدود الزمانية

تحديد الفترة الزمنية المناسبة للدراسة يعتبر أمراً حيوياً لفهم التأثير الكامل لـ GDPR على الشركات السعودية. من خلال تحديد فترة زمنية محددة والتي تنحصر ما بين عامي ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٣، يمكن للباحثين تحديد كيفية تغير استجابة الشركات لللائحة عبر الزمن، والتأثيرات المترتبة على هذه التغيرات، سواء كانت إيجابية أو سلبية. يمكن أن تتضمن هذه الفترة الزمنية التحديات التي واجهتها الشركات في البداية مقارنة بعد تطبيق اللائحة لعدة سنوات.

➤ الحدود المكانية

تتعلق الحدود المكانية بالموقع الجغرافي للشركات المعنية، أي الشركات السعودية. تختلف الثقافات التجارية والقوانين القانونية في المملكة العربية السعودية عن غيرها من البلدان الأوروبية التي تطبق GDPR، مما يؤثر على كيفية تنفيذ

اللائحة وتكاليف الامتثال. يجب على الباحثين دراسة كيفية تكيف الشركات مع هذه الاختلافات وتأثيرها على الأداء التشغيلي والاقتصادي للشركات في السعودية.

- Abun, D. (2021). Examining the link between organizational citizenship behavior and work performance of employees in the private schools, mediated by workplace environment. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/352403043_Examining_the_link_between_organizational_citizenship_behavior_and_work_performance_of_employees_in_the_private_schools_mediated_by_workplace_environment
- Alhalafi, N. (2023). Exploring the Challenges and Issues in Adopting Cybersecurity in Saudi Smart Cities: Conceptualization of the Cybersecurity-Based UTAUT Model. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2624-6511/6/3/72>
- Al-Saif, S. (2024). Saudi Arabia's Data Protection Law and Regulations Come Into Effect. Retrieved from <https://www.clearcyberwatch.com/2024/01/saudi-arabias-data-protection-law-and-regulations-come-into-effect/>
- Al-Shammari, N. A. (2023). Personal Data Protection in the Kingdom of Saudi Arabia, EU and UK GDPR: A Comparative Study. 7(11). Retrieved from <https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss/article/download/7120/6714/10824>
- Aseri, A. M. (2020). The Implication of the European Union's General Data Protection Regulation (GDPR) on the Global Data Privacy. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/344243565_The_Implication_of_the_European_Union's_General_Data_Protection_Regulation_GDPR_on_the_Global_Data_Privacy
- Cambridge . (2018). Enhancing Compliance under the General Data Protection Regulation: The Risky Upshot of the Accountability- and Risk-based Approach. Retrieved from <https://www.cambridge.org/core/journals/european-journal-of-risk-regulation/article/abs/enhancing-compliance-under-the-general-data-protection-regulation-the-risky-upshot-of-the-accountability-and-riskbased-approach/C527DEE76C5E9F7D09830E218D1DCA8D>
- cookieyes. (2024). Guide to GDPR Fines and Penalties | 13 Biggest Fines So Far. Retrieved from <https://www.cookieyes.com/blog/gdpr-fines/>
- Cooper, S. (2024). Saudi Arabia's PDPL: Overview and Compliance Requirements. Retrieved from <https://www.enzuzo.com/blog/saudi-arabia-personal-data-protection-law-pdpl>
- Ghuri, F. A. (2021). CYBERSECURITY FRAMEWORKS GLOBALLY AND SAUDI ARABIA. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/351779213_CYBERSECURITY_FRAMEWORKS_GLOBALLY_AND_SAUDI_ARABIA
- GmbH, D. (2024). International data protection laws: Global influence on companies. Retrieved from <https://externer-datenschutzbeauftragter-dresden.de/en/data-protection/international-data-protection-laws-global-influence-on-companies/>
- He, W. (2019). The Impact of GDPR on Global Technology Development. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/330614891_The_Impact_of_GDPR_on_Global_Technology_Development
- Hoofnagle, C. J. (2019). The European Union general data protection regulation: What it is and what it means. Retrieved from

- https://www.researchgate.net/publication/331017144_The_European_Union_general_data_protection_regulation_What_it_is_and_what_it_means
- incountry. (2024). Saudi Arabia data sovereignty policies and requirements. Retrieved from <https://incountry.com/blog/saudi-arabia-data-sovereignty-policies-and-requirements/>
- Kitsios, F. (2022). Developing a Risk Analysis Strategy Framework for Impact Assessment in Information Security Management Systems: A Case Study in IT Consulting Industry. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/14/3/1269>
- Kopp, F. (2024). Data protection in Saudi-Arabia – the countdown to the Personal Data Protection Law has begun. Retrieved from <https://www.roedl.com/insights/saudi-arabia-data-protection>
- onetrust. (2021). The GDPR data subject rights. Retrieved from <https://www.onetrust.com/blog/the-gdpr-data-subject-rights/>
- Polat, A. (2021). Effects of GDPR on the financial services sector in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/353403148_Effects_of_GDPR_on_the_financial_services_sector_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia
- Rahme, M. (2022). تحليل مُقارَن: حماية البيانات في المملكة العربية السعودية. Retrieved from <https://smex.org/ar/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88/>
- Sartor, G. (2020). The impact of the General Data Protection Regulation (GDPR) on artificial intelligence. Retrieved from [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2020/641530/EPRS_STU\(2020\)641530_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2020/641530/EPRS_STU(2020)641530_EN.pdf)
- Smirnova, Y. (2024). Understanding challenges of GDPR implementation in business enterprises: a systematic literature review. 66(3). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/377572957_Understanding_challenges_of_GDPR_implementation_in_business_enterprises_a_systematic_literature_review
- Voigt, P. (2017). The EU General Data Protection Regulation (GDPR): A Practical Guide. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/321515854_The_EU_General_Data_Protection_Regulation_GDPR_A_Practical_Guide
- Wilkinson, D. (2023). Saudi Arabia - Data Protection Overview. Retrieved from <https://www.dataguidance.com/notes/saudi-arabia-data-protection-overview>
- Zaeem, R. N. (2020). The Effect of the GDPR on Privacy Policies: Recent Progress and Future Promise. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/343681934_The_Effect_of_the_GDPR_on_Privacy_Policies_Recent_Progress_and_Future_Promise

Midocean University

Management College

Specialization in Digital law



Research Title

The impact of the General Data Protection Regulation (GDPR) on Saudi companies

Student preparation/

Supervisor/

Year:

٢٠٢٤